

فتقر المعامل فيقسم علي قدر الجمان او يختص بالاول
وهو الظاهر تقويم **ص** وما سمي وان مبينا ان علي
لكم **ش** تقويم انه اذا قال ما في المعقود صدق تقويم
ذلك فانه يجوز به احوال ثلثه واما اذا سمي شيئا
او عينه فالمشهور انه يلزمه ما سمي به بخلاف
او ثلثي او عينه للمعدي قلنا اوداري الفلانة
ارجح ان الفلانة صدقة للمعقود مثلا فانه يلزمه
ان يخرج ذلك كله وان استقر ذلك المعنى
جميع ماله فتقر له ان علي الجميع حصة للمعقود
لانما قيل المالكه ايجاز لا ياتي فيه ذلك
لان المراد به ان يقول تخلف ما في او جميع ما في
الاكراهية بحيث لانه يمكن فيما سمي وهو غير معين
ان ياتي علي الجميع كان نقول الف من ما لا يكون
ماله غيرا لا لتوقوله وما سمي عطف علي
البدنة **ص** ثبت قرض وسلاح لجملة ان وصل
ش عطف علي فاعل لزم والجزيري محله يرجع
للجهد والمعين انه اذا قال قوسي او سيفي
او غير ذلك من آلة الحرب في سبيل اسم او نذر
لعه تعالى او حلف بذلك وحنت فانه يلزمه ان
يرسله الي محلي الجهاد هذا ان امكن ارساله
يدل علي قوله **وان لم يعجل ببيع وعوقب** اي وان لم
يمكن حصول ما اهداه في سبيل الله من دابة

او سلاح

او سلاحا ويجوز لكر الي محلي الجهاد بان لم يجد من يعلم
امانة ولا من يبلغه لمحله فانه يبيعه هنا ويؤجل
ثمنه الي محلي الجهاد يستبدل به مثله من خيل او
سلاح هذا اذا بلغ ثمنه ان يشترى به مثله فان
يبلغ ذلك لا يشترى به اقرب شي العي فان لم يبلغ
ذلك دفع ثمنه للغازي ولا يحمل في شقن مثله
كما في سبلة الوقف **ص** كعدي ولو نسيبنا مع الاصح
ش التسمية في لزوم الارسال والبرك والمقني
ان المعقود لا يبلو القنم المعدي يلزمه ارسا لمقا
الي محلي المعدي وهو مكة او مكي ان امكن فان لم
يمكن فاما يبيع وعوقب بثمنه غيره ويجزجه الي
كل ان اشتراه مكة المعقود يشترى من حيث
يرى انه يبلغه ولو وجد مثل الاول بمعقود
الخرق لا يوجز ارجا فخل منه بمكة ويلزم
عند استيفاء بمكة المعدي المعين بمبيته وكون
معيبا لم يقد هذه البدنة العرجا ويجزوه مما
لا يهدي علي الاصح لان السلامة انما تطلب
في الواجب المطلق فان لم يعجل ببيع وعوقب بثمنه
سليما ونفقة بعته علي بيت المال وقوله
وان نسيبنا في بعض النسخ يا نسيبنا وهو معين
وفي بعضه انما يكون ببيع وهو معين **ص**
وله فيه اذا بيع الا بدالك بالافضل **ش** هو البيع
لقوله لعدي واشتره الي ما تقزم ببيانه

7